موجز قطري
جزر القمر

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

مكافحة الفساد

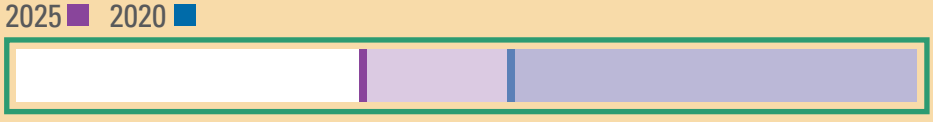

ضعيف جداً | ضعيف | ابتدائي | متوسط | متطوّر | قوي | قوي جداً

المكونات	2020	2025
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	2.33	▲ 4.08
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	4.38	◄ 4.38
الميزانية والنفقات العامة	0.00	▲ 3.50
الحكومة الرقمية	0.00	◄ 0.00
الحكومة المفتوحة والشفافية	5.25	◄ 5.25
معايير المشتريات العامة	3.11	▲ 4.38

المكونات

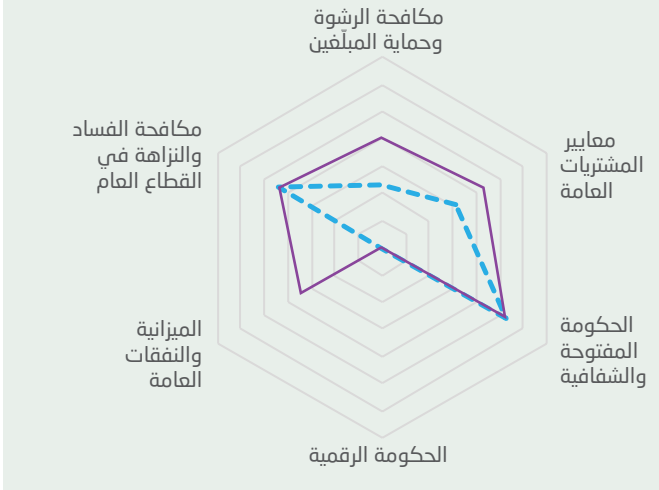

العناصر

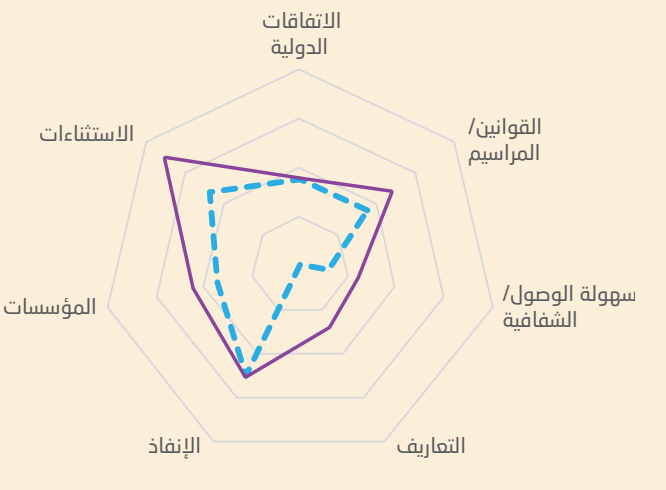

جرى إعداد هذا الملف الوطني بناءً على الإطار القانوني والتنظيمي الساري في كانون الأول/ديسمبر 2025.

أجري تقييم مكافحة الفساد تحت المظلة الأوسع لمشروع الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، وعلى أساس مجموعة من المؤشرات المصنفة ضمن ستة مكونات أساسية: مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، والميزانية والنفقات العامة، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

في هذه الوثيقة لمحة وتحليل على أساس التقييم المذكور ومؤشراته من حيث ما تنطبق على حالة جزر القمر. وفيها أيضاً استعراض للقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف أبعاد مكافحة الفساد، على أساس المكونات الستة للتقييم.

لمكافحة الفساد، اعتمدت جزر القمر القانون رقم 08-013/AU لعام 2008 بشأن الشفافية في الأنشطة العامة والاقتصادية والمالية. وفي عام 2020، أصدرت الحكومة قانون العقوبات رقم 20-038/AU لعام 2021 لتعزيز الإجراءات القانونية لمكافحة الفساد. على الصعيد الدولي، وقعت جزر القمر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003 وصادقت عليها في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012.

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

الهدف من مكون التقييم هذا هو تبيّن الإطار القانوني المعتمد لدى البلد لمنع الفساد في القطاع العام، والتصدي له إذا وقع. ويشمل تعريف الفساد والممارسات المتصلة به في القانون، ووجود اتفاقيات إقليمية ودولية في هذا الصدد، وآليات التنفيذ والرقابة الرئيسية، ونظام العقوبات والإعفاءات المشروطة حيثما تنطبق.

تجرّم المواد 526-536 من قانون العقوبات الجرائم المتعلقة بالفساد مثل تضارب المصالح غير المعلن، والإثراء غير المشروع، وعدم التصريح عن الأصول. وتخضع هذه الجرائم لعقوبات تشمل الغرامات و/أو السجن.

وتنص المادة 7 من القانون رقم 08-013/AU على إنشاء لجنة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. وتوضح المادة 11 وظائف اللجنة، وهي تشمل التحقيق في بلاغات الفساد، وتحديد مخاطر الفساد في التشريعات واللوائح والإجراءات والممارسات الإدارية، وإصدار التوصيات اللازمة لتدارك هذه الثغرات. كما تكلف اللجنة باقتراح تدابير وقائية، وبتوعية الجمهور بمخاطر الفساد، وبالتعاون مع الهيئات المحلية والأجنبية والدولية لمكافحة الفساد.

وينص الفصل الثاني من القانون نفسه على إعفاء من العقوبات للأفراد الذين يرتكبون أو يشاركون في أعمال فساد لكنهم يبلّغون عن الجريمة طوعاً ويساعدون في تحديد الجناة الآخرين، بشرط أن يفعلوا ذلك قبل انتهاء التحقيق.

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني المعتمد في جزر القمر لمنع الرشوة وما يتصل بها من ممارسات، واكتشافها ومعاقبة مرتكبيها، وتدابير حماية الأشخاص الذين يبلّغون عن مثل هذه السلوكيات. ويتناول تعريف الرشوة والجرائم المرتبطة بها في التشريع الوطني، ووجود الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والآليات الرئيسية للتحقيق والرقابة، والعقوبات والتدابير التصحيحية المعمول بها، والسياسات لتعزيز السلوك الأخلاقي والمناهض للرشوة، ووجود أنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وقنوات للإبلاغ، ومدى سهولة الوصول إلى هذه الأنظمة والقنوات.

تجرّم المادتان 513 و514 من قانون العقوبات الجديد (رقم 20-038/AU لعام 2021) أفعال الموظفين العموميين الذين

يقبلون، بشكل مباشر أو غير مباشر، المال أو المزايا الأخرى مقابل أداء، أو مقابل الامتناع عن أداء، أي فعل يقع في نطاق واجباتهم الرسمية.

وقعت جزر القمر وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأخيراً، من حق المبلّغين عن المخالفات الحصول على الحماية، بموجب القانون رقم 08-013/AU لعام 2008، كما ينص القانون على تغريم و/أو سجن أي شخص يهددهم أو ينتقم منهم. واللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الأحكام.

الميزانية والنفقات العامة

يتناول مكون التقييم هذا المعايير والآليات المعمول بها لتنظيم الميزانية والنفقات العامة والإشراف عليها، بما في ذلك وجود معايير قانونية للمراقبة والتدقيق، وإمكانية الوصول إلى معلومات الميزانية لأصحاب المصلحة.

تحدد المواد 6-10 من المرسوم رقم 19-001/PR (المتعلق بميزانية عام 2019) إجراءات جمع الإيرادات العامة، وتحدد المبالغ المتوقع جمعها. ولتعزيز الشفافية، تتضمن المادة 19 جدولاً يعرض أرصدة الميزانية.

ولكن ما ثمة نص قانوني يلزم بنشر بيان ما قبل الميزانية أو ميزانية المواطنين. كما لا يوجد تشريع ينص على إنشاء مؤسسة عليا ومستقلة للتدقيق، لديها تفويض قانوني بالتدقيق في النفقات العامة وإتاحة النتائج للجمهور.

الحكومة الرقمية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني للحكومة الرقمية، بما في ذلك حماية الخصوصية وأمن البيانات، والوصول إلى البيانات الحكومية.

حتى الآن، لم تسنّ جزر القمر قانوناً مخصصاً ولا أحكاماً في التشريعات القائمة لمعالجة قضايا الحكومة الرقمية. ولا يوجد أيضاً قانون شامل لحماية البيانات.

ولم يخصص تشريع لتحديد معايير تقديم الخدمات الرقمية ولا لبيان سبل الرقابة على الاستخدام الأخلاقي للتقنيات الرقمية.

الحكومة المفتوحة والشفافية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والحكومة المفتوحة. ويتناول مدى تجسيد المبادئ المرتبطة بالشفافية، مثل حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، والتزامات الإفصاح، والآليات التي تمكن من الرقابة العامة، في التشريعات، فضلاً عن دور المؤسسات المسؤولة عن متابعة الامتثال لها.

لا تعرّف الأطر التشريعية الشفافية تعريفاً واضحاً. وينبع الالتزام الرسمي الرئيسي للبلاد بتعزيز الشفافية من التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،التي تلزم الدول المصادِقة عليها، بموجب المادة 5، بتنسيق سياسات مكافحة الفساد التي تعزز الشفافية.

معايير المشتريات العامة

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني الذي ينظم المشتريات العامة، بما في ذلك المعايير والإجراءات لمنح العقود العامة، وتحديد السلطات والهيئات الرقابية المسؤولة، وتوفر آليات التنفيذ والمراجعة، ودرجة شفافية وسهولة عمليات الشراء، ومدى دمج اعتبارات مكافحة الفساد، ومشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستثناءات أو الأنظمة الخاصة المطبقة.

تنص المادة 3 من القانون رقم 027/AU-11 لعام 2012 بشأن المشتريات العامة، على إلزام السلطات المتعاقدة بمبادئ الوصول الحر إلى المشتريات العامة، ومعاملة المرشحين بشكل متساو، والشفافية الإجرائية. وتنص المادتان 8 و9 على أن القانون ينطبق على الإدارات العامة والسلطات المحلية.

وتنص المادة 16 على إنشاء مديرية وطنية لمراقبة السوق، وتحدد المادة 17 صلاحياتها التي تشمل التحقق من سلامة خطط الشراء التي تعتمدها الجهات المتعاقدة، ومنح التصاريح والإعفاءات عند الطلب، وإجراء مراجعات قانونية وفنية لوثائق المناقصة قبل الموافقة، والرد على طلبات التوضيح أو التعديل.

تنشئ المادة 19 هيئة تنظيم المشتريات العامة، وهي مكلفة بإجراء تقييم دوري لقدرات المؤسسات المشاركة في العقود العامة والتفويضات، وتنظيم برامج تدريبية لبناء القدرات، والمساهمة في تطوير المعايير والمواصفات الفنية وأنظمة إدارة الجودة المطبقة على المشتريات العامة وتفويض الخدمات.

وينص الفصل الرابع من القانون على فرض عقوبات مالية في حال عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه أو على عدم الامتثال لمتطلبات الأداء. كما تفرض المادة 183 عقوبات على السلطات العامة التي تنتهك أحكام القانون.

توصيات

- وضع تعريف قانوني واضح للشفافية.
- النص بوضوح على استقلال الهيئات الإدارية التي تشرف على الفساد والمعاملات الإدارية.
- تطوير ونشر معايير تشريعية واضحة لتقييم الرشوة والجرائم الأخرى المتعلقة بالفساد.
- اعتماد قانون محدد يلزم بنشر بيانات ما قبل الميزانية أو وثائق ميزانية يسهل على المواطنين فهمها.
- إنفاذ تشريعات تحدد معايير تقديم الخدمات الرقمية.
- سن تشريعات محددة للإشراف على الاستخدام الأخلاقي للتقنيات الرقمية.
- تطوير قانون متكامل لحماية البيانات وقانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات.
- تطوير استراتيجيات وبرامج لتوعية الجمهور وبناء القدرات في ممارسات مكافحة الفساد.
- إنشاء برامج لتدريب المسؤولين العامين على معايير المشتريات العامة.